

وكل جوت كبير جوف بحيث نول لم يلب على اوجر خلاف المحترم ككنت لشرع والتمك لمسوق الموجود  
اليوم وجدها المتصل بخلاف المصنف فانه محترم مطلقا والمطعم ولو غطي وان حرق وجرد ادمي محترم

والدروع التي يظهر بالدينغ ما جلد المفلط فلا يجوز ولا يجوز  
مطلقا **قوله** على الاوجه هذا عند الامد في قوله ككنت  
ولم يقيد به بالحيثية المذكورة وقال شيخ الاسلام في شرحي  
الهيبة والروضه وجعل وقال الخطيب الشربيني في شرح  
التمهيد ان ظاهر عدم اجواز ذلك هنا وفي الخففة  
والمداد والابواب اعتمادا لكن بعد تعيينه بالحيثية  
المذكورة وكذلك انما لا يرمى في انما يترقا لسوق الابواب  
وعلمه كمال الكلام ان **قوله** الشري في الابواب هو  
التقسيم الحديث والفتحة **قوله** والتمهيد ما ينفع  
في العلم الشري كسائر العلوم الشرعية كالتحريم والتكليف  
والطب وغيرها **قوله** الموجود اليوم قال في الامداد  
بل هو اعلاه واقفا النووي كانه الصالح بجواز الخفا  
به سجود على ما كان في ضمنهما من غلط كثير من كتبه بالفواين  
الفلسفية المنافية للمثل شرع بخلاف الموجود فانه  
ليس فيه شيء من ذلك ولا ما يودي له فكل ما يحترما  
بل في كفايته بل في وضعه ان وقعت شبهة لا يتخلص  
منها الا بعقده **قوله** وحدها ان ككنت لشرع  
والتمهيد **قوله** في الابواب خلاف ما اذا انفصل عنه  
فانه كماله استجابته **قوله** مطلقا اي سواء كان متصلا  
ام منفصلا وفي الابواب ككنت في جلد المصنف المتصل **قوله**  
الرمي وينسوق في المنفصل انما لا يلقى ويحتمل نسب اليه  
**قوله** الحكي قال بعضهم وعلى قياسه كسوة الكعبة ان  
نور قبال المصنف في شذوذه وظاهره في حله ككنت لشرع

قوله في الابواب خلاف ما اذا انفصل عنه  
قوله مطلقا اي سواء كان متصلا  
قوله في الابواب ككنت في جلد المصنف المتصل  
قوله الرمي وينسوق في المنفصل انما لا يلقى ويحتمل نسب اليه  
قوله الحكي قال بعضهم وعلى قياسه كسوة الكعبة ان نور قبال المصنف في شذوذه وظاهره في حله ككنت لشرع

فكش عليه معظم وقال في شرحي في سماع وفي اخذ  
باجزاء الجوز السود نظرا لذي يظهر في عدمه لا احتسابه  
فكل لا ينبغي التردد فيه وفي جواز شئ الحكي المقلوب  
وضعه المحترم خرد المسجد وان انفصل لجان بعده عند  
بعضهم **قوله** في شئنا بصحة فيما يصح بيده ويده  
حجارة الكعبة ما لا يرمى من المسجد ولا يظهر في ردها  
**قوله** وطعوه فان في الابواب لنا والمبهايم سوا  
اولهم في حرمة بالمطعم لنا والمبهايم سوا اعتبارها  
شيخ الاسلام والخطيب الشربيني والحال الرمي وكذلك  
التم في شرحي لارشاد والابواب وغيرهم ووقع له هنا  
من الخففة انما قال لنا والمبهايم وانما ككنت لشرع  
فاقتضى ذلك انه لا حرمة في المسألة ولكن المحترم  
خلافه بينه في اصل وفي لربا من الخففة المطعم  
لنا لا يكون اظهر متعاصدا تناولا لادمي وان لم ياكله  
انما نادى بالملوطه زاد في لربا من الابواب والكل  
بشرعها في لكا في حال اعتداله وانما هاهنا ككنت لشرع  
وفي لربا من الابواب الغول روي لانه قد صدر لطمع  
الادمي ككنت وان سلمنا ان تناولا لها لم ياكل ولا  
ساق ذلك بما ياتي عن الماوردى من انما ككنت لشرع  
لها لم ياكل ولا ياكل بكونه غير لروي لانه ككنت لشرع  
فانما لا يقصد لطمع ادمي غالبا بل لطمع لشرع  
بالحيثية والتمهيد والنووي **قوله** وفي لربا من الخففة  
فان قصد النوعين في روي لكا انما غلبتنا وانما لهما لم يسه

قوله في الابواب خلاف ما اذا انفصل عنه  
قوله مطلقا اي سواء كان متصلا  
قوله في الابواب ككنت في جلد المصنف المتصل  
قوله الرمي وينسوق في المنفصل انما لا يلقى ويحتمل نسب اليه  
قوله الحكي قال بعضهم وعلى قياسه كسوة الكعبة ان نور قبال المصنف في شذوذه وظاهره في حله ككنت لشرع